مؤتمر نزع السلاح

CD/1335

7 July 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة في ٦ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى المؤتمر إلى نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح يحيل فيها نص البيان الصادر عن الوكالة الأمريكية لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح بواشنطن بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تجدون رفق هذا صورة من بيان صدر عن الوكالة الأمريكية لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح بواشنطن بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وسأكون ممتناً لو أصدرتم هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح ووزعتموه على جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء المشتركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع): ستيفن ج. ليدوغار
السفير
الممثل الدائم

بيان بمناسبة الذكرى السابعة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - ١ تموز/يوليه ١٩٩٥

في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ وقع الرئيس ليندون جونسون وممثلون عن ٦٠ دولة أخرى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في القاعة الشرقية من البيت الأبيض. وقد اكتسبت هذه المعاهدة منذ التوقيع عليها ودخولها حيز النفاذ في عام ١٩٧٠ أهمية تاريخية لا شك فيها.

ويربو عدد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة حتى ١ تموز/يوليه ١٩٩٥ على ١٧٠ دولة، ألزمت أنفسها قانوناً بعدم إنتاج أو احتياز الأسلحة النووية.

وكانت الشهور الاثنا عشر الماضية مثمرة للغاية في تحقيق الهدفين اللذين نسعى إليهما وهما الحد من انتشار الأسلحة النووية وتخفيض أعدادها. وقد حدث أمر بالغ الأهمية في أيار/مايو ١٩٩٥، حينما قررت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دون قيد أو شرط، مواصلة إنفاذ هذه المعاهدة إلى أجل غير مسمى وفقاً للمادة ٢ من الفصل العاشر من المعاهدة.

وقد أسهمت تطورات أخرى حديثة أيضاً في تقليل خطر نشوب حرب نووية.

فمنذ ١ تموز/يوليه من العام الماضي دخلت ١٥ دولة طرفاً في المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية، منها الجزائر والأرجنتين وشيلي وأوكرانيا، وكلها يملك مرافق نووية للاستخدام السلمي. ولا يتبقى في العالم سوى عشرة بلدان فقط لا تتقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولا بأية اتفاقات مثيلة أخرى. وهناك ثلاثة فقط من بين هذه البلدان العشرة لم تخضع كل مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وقد واصلت الولايات المتحدة تفكيك الأسلحة النووية بمعدل يتراوح بين ١ ٠٠٠ و٢ ٠٠٠ في السنة. وأخضعت الولايات المتحدة للمرة الأولى مواد من مخازن أسلحتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ أدخلت الولايات المتحدة وروسيا، ومعهما أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت ١) حيز النفاذ. والمفروض أن ينخفض وزع الناقلات الاستراتيجية للأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق بواقع ٩ ٠٠٠ ناقلة حينما تنفذ المعاهدة بالكامل.

وقد دعا الرئيس كلينتون في خطابه عن حالة الأمة الموجه إلى مجلس الشيوخ في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى الموافقة على معاهدة ستارت ٢. واستجاب مجلس الشيوخ فبدأ في ٣١ كانون الثاني/يناير جلسات الاستماع المتعلقة بهذه المعاهدة. وحينما تنفذ معاهدة ستارت ٢ بالكامل فسوف ينخفض وزع ترسانات الأسلحة النووية لدى الولايات المتحدة وروسيا بواقع ٥ ٠٠٠ وحدة إضافية.

كذلك مددت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير الوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية إلى أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، بافتراض أن هذه المعاهدة سوف توقع في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وفي شهر آذار/مارس أعلن الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة سوف تسحب دون رجعة ٢٠٠ طن متري من مخزون مواد الأسلحة النووية لديها. كذلك سوف تخفض المخزون لديها من اليورانيوم عالي الإغناء من الأسلحة النووية بتحويله إلى يورانيوم منخفض الإغناء لاستخدامه في مفاعلات القوى. وقد اتفقت الولايات المتحدة أيضاً على شراء ٥٠٠ طن متري من اليورانيوم عالي الإغناء، الذي كان يستخدم قبل ذلك في الأسلحة النووية الروسية المفككة، وحولتها إلى يورانيوم منخفض الإغناء لاستخدامه في مفاعلات القوى.

كذلك وافق مؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس على إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض على حظر متعدد الأطراف على إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من نبائط التفجير النووي. واتفقت الولايات المتحدة وروسيا على وقف إنتاج البلوتنيوم المستخدم في النبائط النووية المتفجرة. وأعلنت المملكة المتحدة في نيسان/أبريل أنها لم تعد تنتج أي مواد انشطارية تصلح للاستخدام في الأسلحة النووية.

وقامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا وفرنسا في نيسان/أبريل بتنسيق سياساتها المتعلقة بحظر استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلا في حالة بعيدة الحدوث وهي وقوع هجوم من دولة غير حائزة للأسلحة النووية متحالفة أو مرتبطة بدولة حائزة للأسلحة النووية على دولة حائزة للأسلحة النووية أو على حلفائها.

كذلك اعتمد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل قراراً بتوافق الآراء يضع بتفصيل واف وغير مسبوق وسائل الرد في حالة شن عدوان نووي أو التهديد بشن عدوان نووي على أية دولة غير حائزة للأسلحة النووية تكون طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد اتفقت الدول الأطراف في مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ على جدول أعمال يطمح فيما يطمح إلى اعتماد التدابير والتعهدات التالية:

(أ) انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على سبيل الأولوية العاجلة؛

(ب) التوصل في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٦ إلى معاهدة حظر شامل للتجارب النووية على مستوى العالم يكون التحقق منها ناجعاً دولياً؛ على أن تمارس الدول الحائزة للأسلحة النووية "منتهى ضبط النفس" إلى أن يحين بدء نفاذ هذه المعاهدة؛

(ج) اتفاقية تحظر إنتاج المواد الانشطارية الصالحة للاستخدام في الأسلحة النووية أو في غيرها من النبائط النووية المتفجرة؛

(د) مواصلة العزم على بذل جهود مطردة ومتدرجة لتخفيض الأسلحة النووية في العالم؛

(هـ) إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأيضاً إنشاء مناطق خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وتشجيع ذلك على سبيل الأولوية؛

(و) فرض ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بكامل نطاقها، كشرط لتوريد المعدات والمواد النووية؛

(ز) زيادة قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على اكتشاف الأنشطة النووية غير المعلنة.

وقد اتفقت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً على دعم عملية استعراض المعاهدة وزيادتها عمقاً وسعة.

هذا وتؤيد الولايات المتحدة تماماً جدول الأعمال هذا وتتطلع إلى التوسع في تطبيقه حتى يحين موعد المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٠. ونحن نواصل في هذا السياق حث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى وقف عالمي اختياري لتجارب الأسلحة النووية مع العمل في الوقت نفسه على استكمال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن.

- - - - -